● أخبار قصيرة

فنزويلا ترى في "بريكس" نموذجاً للتعددية القطبية

صرح الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو خلال لقاء صحفي بأن تكتل "بريكس" أصبح نواة لنظام عالمي جديد يتسم بالتعددية القطبية.
وأكد مادورو، الذي حضر قمة "بريكس" في مدينة قازان، أن هذا التجمع الاقتصادي يمثل منصة جديدة للعلاقات الدولية تقوم على مبادئ السلام والدبلوماسية البناءة، بعيداً عن سياسات الهيمنة والاستعمار. وأبدى الرئيس الفنزويلي تطلعه للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وقادة الدول الأعضاء الآخرين، واصفاً القمة بأنها "منعطف تاريخي" في مسار العلاقات الدولية المعاصرة.
كما شدد على أن هذا التحالف يمثل نموذجاً جديداً للتعاون الدولي يتجاوز المفاهيم التقليدية للعلاقات بين الدول.

الديون المقلقة لحكومة باكستان

وفقاً لإحصائيات البنك المركزي الباكستاني، ارتفعت ديون الحكومة الفيدرالية في البلاد خلال العام الماضي بأكثر من ٧ آلاف مليار روبية (ما يعادل ٢٥ مليار دولار أمريكي).
وتلجأ الحكومة الباكستانية في معظم الأحيان إلى الاقتراض من البنوك المحلية والأجنبية بفوائد مرتفعة لتغطية نفقاتها. وقد زادت ديون الحكومة الحالية بنسبة ٥٦١٪ مقارنة بالحكومة السابقة. ويبلغ إجمالي الديون المستحقة على باكستان أكثر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي.

مصير ٧٠ ألف أفغاني في أميركا مرتبط بنتائج الانتخابات الرئاسية

يقول بعض النشطاء الحقوقيين إن مصير ما لا يقل عن ٧٠ ألف أفغاني يعيشون مؤقتاً في الولايات المتحدة مرتبط بنتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة. فبعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، وصل آلاف اللاجئين الأفغان إلى أمريكا بصفة مؤقتة، ولا يزالون يعيشون في وضع قانوني غير مستقر. وإثر سقوط النظام الجمهوري في أفغانستان، قامت الولايات المتحدة بإجلاء نحو ١٢٤ ألف شخص من البلاد. وفي ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٢١، أعلنت إدارة بايدن أن الأفغان الذين تم نقلهم إلى الولايات المتحدة يمكنهم البقاء في البلاد بشكل قانوني ولكن بشكل مؤقت.
ووفقاً للتقارير، يعيش ما لا يقل عن ٧٠ ألف شخص من هؤلاء في الولايات المتحدة ضمن برنامج "التأشيرة الإنسانية"، ولا يزالون في وضع قانوني غير واضح.

في ظل اعتمادها المفرط على أميركا

أخطاء استراتيجية في السياسة الخارجية الهندية

الوفاق/ نشر موقع The wire مقالا للكاتب برفين ساوني انتقد السياسة الخارجية الهندية الحالية في عهد رئيس الوزراء ناريندرا مودي ووزير الخارجية جايشانكار، وجادل بأن الهند فقدت سياستها الخارجية في الاستفادة القصوى من التغيرات الجيوسياسية العالمية التي كان يمكن أن تكون في صالح مواطنيها. حيث يناقش المقال وجهتي نظر عالميتين رئيسيتين تشكلان النظام العالمي الجديد: رؤية بقيادة أمريكية تقوم على "القوة العسكرية" و"الديمقراطية الليبرالية"، ورؤية صينية تؤكد على "العلاقات والنمو الاقتصادي والتنمية المشتركة" من خلال مشاريع مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI).
يرى ساوني أن محاولات جايشانكار وزير الخارجية الهندي لتحقيق التوازن بين المجموعات المتحالفة مع الغرب مثل (أمريكا، اليابان، أستراليا، الهند) والمجموعات غير الغربية مثل بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) غير مكتملة. ويرفض ادعاء جايشانكار بأن الهند يمكنها "مضغ العلكة والمشي في نفس الوقت"، بمعنى أنها تستطيع إدارة كلا التحالفين.

رؤى مختلفة

يجادل ساوني بأن هذه التحالفات غير متوافقة بشكل أساسي، خاصة وأن العالم منقسم على أساس المعايير التكنولوجية والمنافسة الجيوسياسية، وخاصة بين أمريكا والصين.
الرؤيتان العالميتان المتنافستان:
أ- الرؤية بقيادة أمريكا:
تقوم على التفوق العسكري والديمقراطية الليبرالية ومقاربة محصلتها صفر للهيمنة العالمية. تركز هذه الرؤية على سياسة توازن القوى من خلال تحالفات مثل كواد (أمريكا، اليابان، الهند، أستراليا) وAUKUS (الولايات المتحدة، بريطانيا، أستراليا)، معتمدة على قوة الحلفاء الغربيين وهيمنة الدولار الأمريكي.
وهي تروج لـ "نظام قائم على القواعد" ومقاربة لعبة محصلتها صفر، حيث يُنظر إلى أي مكسب للصين على أنه خسارة لأمريكا.
ب- الرؤية بقيادة الصين:
تركز على "العلاقات والنمو الاقتصادي والتنمية المشتركة" مع التأكيد على علاقات "رابح-رابح". تم ترسيخ هذه الرؤية من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق (BRI) وبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون (SCO) وتسعى لعالم متعدد الأقطاب دون هيمنة أيديولوجية. هذه الرؤية "براغماتية" وتسعى للاحترام والتعاون المتبادل بدلاً من المنافسة الأيديولوجية.
بحسب ساوني فإن الجيوسياسية العالمية منقسمة إلى رؤيتين متنافستين ويعتقد أن هذه الرؤى غير متوافقة خاصة فيما يتعلق بالمعايير التكنولوجية والاستراتيجيات الاقتصادية. وبينما ينقسم العالم بين هذين النموذجين، يجب على دول مثل الهند أن تتخذ خيارات واضحة أو تواجه العزلة المحتملة. الرؤية بقيادة أمريكا أكثر "مواجهة"، بينما استراتيجية الصين، المتوافقة مع العديد من مناطق الجنوب العالمي، تؤكد على مقاربة "رابح-رابح". هذا الاختلاف في فهم الضغوط على دول مثل الهند مهم جداً. و يبدو بأن السياسة الخارجية الهندية بقيادة وزير الخارجية جايشانكار لا تدرك أهمية هذه الرؤى العالمية المتنافسة، وبدلاً من ذلك تحاول وضع نفسها في التحالفات الغربية وغير الغربية في نفس الوقت.

التكنولوجيا والتوافق الجيوسياسي

المنافسة التكنولوجية بين أمريكا والصين مفتاح للنظام العالمي الجديد وعنصر رئيسي في تشكيل التحالفات العالمية. تسعى أمريكا لاحتواء النمو التكنولوجي الصيني من خلال إجراءات مثل حظر الوصول إلى التكنولوجيات الرئيسية وخلق انفصال بين النظم البيئية التكنولوجية الغربية والصينية. هدف أمريكا هو منع تفوق الصين من خلال استراتيجيات مثل سياسة "الفناء الصغير، السور العالي" وتقييد الوصول إلى التكنولوجيات الرئيسية. من جهة أخرى، تتقدم الصين بسرعة في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي و٥G وتكنولوجيا البلوكتشين، خاصة في دول الجنوب العالمي المتوافقة مع النظم الصينية.
و من الواضح أن توافق الهند مع المعايير التكنولوجية الغربية، على سبيل المثال رفض هواوي ٥G، يخلق مشاكل توافق مع العديد من دول الجنوب العالمي التي تستخدم التكنولوجيا الصينية.
بالطبع يجب الإشارة إلى أن هذا الفرع التكنولوجي (ما يسميه البعض "انقسام الإنترنت") يجبر الدول بشكل متزايد على الاختيار بين المعايير التكنولوجية الأمريكية والصينية. قرار الهند برفض تكنولوجيا ٥G الصينية والتوافق مع النظم الغربية قد يجعلها غير متوافقة مع العديد من مناطق الجنوب العالمي التي تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيات الصينية.

موقع الهند كمحور جيوسياسي

ينتقد ساوني السياسة الخارجية الحالية للهند باعتبارها غير واقعية ومقيدة ذاتياً. ويرفض ادعاء جايشانكار بأن الهند يمكن أن تكون جزءاً من التحالف مع الولايات المتحدة وبريكس/منظمة شنغهاي للتعاون المتوافقة مع الصين، ويجادل بأن هذه التحالفات لديها أهداف مختلفة ونظم بيئية تكنولوجية غير متوافقة.

وهم المنافسة مع الصين

على ما يبدو وقعت الهند في وهم المنافسة مع الصين، رغم أنها غير قادرة على المنافسة مع الصين على قدم المساواة. الهند، من خلال تجنب التطبيع مع الصين، تخلق وهم المنافسة، لكنها في الواقع تتجنب كشف محدودياتها في القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. الهند محور جيوسياسي قيّم للولايات المتحدة والصين وروسيا في لعبة القوة العالمية، لكن قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية ليست قريبة من الصين. و فشل الهند في تطبيع العلاقات مع الصين، يعود بشكل رئيسي إلى سياسة مودي الخارجية القائمة على الصورة، هو خطأ في الحسابات. وهي تعتقد أن القوة الصلبة للهند (القدرات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية) باهتة مقارنة بالصين وتجعل منافسة الهند مع الصين وهماً. بدلاً من ذلك، يمكن للهند أن تستفيد أكثر من التعاون مع الصين. تقترح ساوني أن التعاون مع الصين، خاصة في مشاريع مثل نموذج "الصين-الهند بلس" (الذي يشمل جهود التنمية المشتركة في جنوب آسيا)، سيكون أكثر فائدة للهند. حيث سيتعاون البلدان معاً لتنمية الدول المجاورة الأصغر.

الاعتماد على الولايات المتحدة

توافق الهند مع الولايات المتحدة يواجه إشكالية لأنه يحد من مرونتها الاستراتيجية. التعاون مع الصين، خاصة في الجنوب العالمي، يمكن أن يجلب مزايا أكثر للهند على المدى الطويل. و يعد الموقف الجيوسياسي للهند قصير النظر ويعطي الأولوية للمنافسة مع الصين ويرضي الولايات المتحدة على حساب التعاون العملي الذي يمكن أن يساعد في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للهند. وتقترح أن الهند تضيع فرص التعاون البراغماتي، خاصة في الجنوب العالمي.

طموح غير مناسب

يجادل ساوني بأن الجنوب العالمي الذي يشكل ٨٠٪ من سكان العالم لا يحتاج إلى قيادة مثل الهند للعمل كجسر بين الشمال والجنوب العالمي. بدلاً من ذلك، يدعم الجنوب العالمي الاحترام والدعم المتبادل دون قيادة هرمية. نجاح الهند في مجموعة العشرين، حيث تمكنت من إدخال الاتحاد الأفريقي، كان نتيجة موقعها الفريد كمحور جيوسياسي أكثر من كونه قيادة حقيقية للجنوب العالمي.
و يشير إلى دور الصين المتنامي في الجنوب العالمي، خاصة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا، حيث المبادرات التجارية والتنموية الصينية أكبر بكثير من أمريكا والهند. و يعتقد أن هذا يزيد من عزلة الهند في نهج سياستها الخارجية.
يمكن إضافة هذه النقطة إلى رأي ساوني بأن رغبة الهند في أن تُرى كجسر بين الشمال والجنوب العالمي تُصور كشمولية. حالياً، دول الجنوب العالمي متوافقة أكثر مع رؤية الصين للتنمية والاتصال. الهند، من خلال زيادة توافقها مع الغرب، تخاطر بفقدان نفوذها في الجنوب العالمي.

الفرصة الضائعة

السياسة الخارجية الهندية تركز أكثر على عرض صورة مودي كرجل دولة عالمي وتنتقد المنافسة مع الصين بدلاً من الاستثمار في التحول الجيوسياسي العالمي لتحسين حياة سكان الهند الفقراء في الغالب. وتجادل بأن الهند يمكن أن تخدم شعبها بشكل أفضل من خلال وضع نفسها في الجنوب العالمي والتركيز على التعاون والتنمية بدلاً من التوافق مع عقلية الحرب الباردة بقيادة أمريكا. و على ما يبدو بأن السياسة الخارجية الحالية للبلاد نابعة من الغيرة من الصين والعداء مع باكستان والتوافق المفرط مع أمريكا، بدلاً من التقييم البراغماتي لما يخدم تنمية الهند بشكل أفضل.

الهند من خلال تجنب التطبيع مع الصين، تخلق وهم المنافسة، لكنها في الواقع تتجنب كشف محدودياتها في القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية

بريطانيا.. إفراج عن سجناء بسبب اكتظاظ السجون

كتبت قناة "إن تي في" في تقرير لها: منذ سنوات والسجون البريطانية تعاني من اكتظاظ شديد في أعداد النزلاء. وبعد الاضطرابات التي نشأت في البلاد عقب حادثة القتل في ساوثبورت، تمت إدانة عدد كبير من الأشخاص. وكان سبب هذه الاضطرابات هجوماً بالسكين في مدينة ساوثبورت الساحلية قرب ليفربول، أسفر عن مقتل ثلاثة أطفال وإصابة عشرة آخرين.
وفي ظل هذه الظروف، يواجه نظام السجون في إنجلترا خطر الانهيار، مما دفع الحكومة الجديدة إلى الاستجابة لهذا الوضع عبر الإفراج المبكر عن السجناء مرة أخرى.
وبناءً على ذلك، تقوم بريطانيا مجدداً بالإفراج المبكر عن السجناء لتخفيف الازدحام في السجون. وأفادت وكالة الأنباء البريطانية "بي إيه" أنه من المقرر الإفراج عن نحو ١١٠٠ سجين قبل موعدهم المقرر بقليل. وقد تم بالفعل إطلاق سراح نحو ١٧٠٠ سجين في إنجلترا وويلز في أوائل سبتمبر. والآن يجري تنفيذ المرحلة التالية من خطة طوارئ لتخفيف الازدحام في السجون.
وقد عملت السجون الإنجليزية لفترة طويلة لمواجهة هذه الظروف. وحذر "شبانة محمود"، وزير العدل البريطاني، في شهر يوليو من أن السجون على وشك الانهيار. وأكد قائلاً: "إذا لم نتخذ إجراءات الآن، فهناك خطر من انهيار النظام والقانون".

وقد حمّلت حكومة كاير ستارمر، رئيس الوزراء البريطاني الجديد، الحكومة المحافظة السابقة مسؤولية نقص الأماكن في السجون وتدهور حالة العديد منها. كما تعرضت السجون لضغوط إضافية بسبب أعمال الشغب اليمينية المتطرفة في الصيف الماضي. وتتخذ المحاكم إجراءات صارمة ضد المشاغبين، حيث تصدر أحياناً أحكاماً بالسجن لعدة سنوات.
ولإيجاد مساحة، قدمت الحكومة الآن خطة يمكن بموجبها الإفراج عن بعض السجناء بعد قضاء ٤٠٪ من مدة عقوبتهم. إلا أنه لن يتم الإفراج المبكر عن أي شخص محكوم بتهم تتعلق بالإرهاب أو الجرائم الجنسية.
كما تعتزم الحكومة دراسة البدائل الممكنة للاحتجاز التي يمكن استخدامها على نطاق أوسع - مثل التكنولوجيا والخدمة المجتمعية أو الغرامات.
وقال "ديفيد غوك"، الوزير البريطاني السابق، الذي سيقود التحقيقات في هذا الشأن: "من الواضح أن سجوننا لا تعمل بشكل صحيح.
يزداد عدد السجناء بنحو ٤٥٠٠ شخص سنوياً، وما يقرب من ٩٠٪ من المحكوم عليهم بالسجن هم من معتادي الإجرام". ووفقاً لوكالة "بي إيه"، قد تكون إحدى الأفكار استخدام ساعات يد تذكّر الأشخاص بمواعيدهم مع ضابط الاختبار أو العلاج.